تقرير البورصة اليومي

مؤشرات السوق خضراء في لحظات الإقفال و«زين» استحوذ على 34٪ من إجمالي القيمة المتداولة

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الاسبوع على ارتفاع على مستوى جميع مؤشراته، وذلك بشكل محدود، حيث ارتفع المؤشر السعري بمقدار 1,6 نقطة ليصل المؤشر العام بعد إقفالات الأسبوع الأول من النصف الثاني من العام الحالي عند مستوى 5861نقطة، فيما ارتفع المؤشر الوزني بقدر محدود للغاية ليحافظ على استقراره فوق مستوى 404نقاط، كما أغلق المؤشر الجديد كويت 15 على ارتفاع بمقدار 2,2 نقطة ليغلق عند مستوى 987 نقطة.

واتسمت جلسة أمس بالتذبذب الواضح مع الجنوح للانخفاض في اغلب فترات التداول، حيث استهل السوق تعاملاته على تراجع منذ اللحظات الأولى على إثر عمليات تصريف كانت قد بدأت في جلسة أول من أمس، حيث استكمل السوق العمليات البيعية لجني الارباح وخاصة من الاسهم الرخيصة التي شهدت ارتفاعات سعرية مؤخرا، واستمر اللون الأحمر مسيطرا على مؤشرات السوق خاصة السعري والوزني، فيما تحسن أداء المؤشر الجديد خلال التعاملات على إثر ارتفاع أكثر من سهم بنكي منها الوطني وبيتك والمتحد، فيما تأثر هذا المؤشر فيما بعد نتيجة تراجع عدد من الاسهم التي يتكون منها هذا المؤشر وعلى رأسها أسهم زين واجيليتي والمباني.

ولوحظ انخفاض سهم زين بشكل لافت خلال الجلسة جراء إعلان شركة زين السعودية عن تخفيض رأسمالها من 14 مليار ريال الى 4,8 ملايين ريال لإطفاء الخسائر، وهو ما أثر على بعض الاسهم المرتبطة به مثل الاستثمارات والساحل والمال وهي الاسهم التي كانت قد شهدت تحسنا ملحوظا في الأداء في الجلسة قبل الأخيرة من الاسبوع.

وواصلت أسهم مجموعة المدينة نشاطها الايجابي في جلسة أمس وكان لأسهم المجموعة دورا في ارتفاع مؤشرات السوق وخاصة المؤشر السعري الذي ظل متراجعا طيلة الجلسة ولكنه شهد تحولا من اللون الأحمر الى الأخضر بعد انتهاء مزاد آخر دقيقتين اليومي.

ورغم تراجع الكميات بشكل لافت أمس، إلا أن القيمة ارتفعت مقارنة بجلسة أول من أمس نظرا للحركة القوية التي شهدها سهم زين الذي استحوذ على 34٪ من اجمالي السيولة المتدفقة للسوق.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 1,66 نقطة ليستقر عند مستوى 5861,15 نقطة بارتفاع نسبته 0,03٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,3 نقطة بارتفاع نسبته 0,07٪ ليرتفع إلى مستوى 404,08 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,28 نقطة ليغلق عند مستوى 987,97 نقطة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 151,4 مليون سهم نفذت من خلال 3439 صفقة قيمتها 17,6 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تباينا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة بلغت 40,7٪، وتراجعت الصفقات بنسبة 23,9٪، فيما ارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 8,3٪.

ومن أصل 199 شركة مدرجة أسهمها في البورصة تم تداول 121 سهما ارتفعت من بينها قيمة 43 سهما، وتراجعت قيمة 41 سهما، واستقرت قيمة 37 سهما، ولم تشهد أسهم 78 شركة أي تداولات.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 9,3 ملايين دينار بنسبة تشكل 53,2٪ من الإجمالي، تصدرها سهم زين من خلال 6,18 ملايين دينار تمثل 34,6٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت 5 شركات على 44,3٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال 21,4 مليون سهم.

وتصدر قطاع الاتصالات قطاعات السوق من حيث الاستحواذ على القيمة، وذلك بنسبة 38٪ من إجمالي القيمة، وتلاه الخدمات المالية بنسبة 22,7٪، وحل قطاع الصناعية في المرتبة الثالثة بنسبة 14,9٪.

وسجلت 6 قطاعات تراجعات متفاوتة في جلسة أمس وهي المواد الاساسية، والاتصالات، والنفط والغاز، والصناعية، والعقار، والتكنولوجيا، وارتفعت 3 قطاعات هي الخدمات المالية، والبنوك، والخدمات الاستهلاكية، فيما لم تتداول أسهم 4 قطاعات هي المنافع، والأدوات المالية، والرعاية الصحية، والتأمين، أما قطاع السلع الاستهلاكية فشهد استقرارا.

● شريف حمدي

ارتفاع طفيف للمؤشرات (سعود سالم)

أرقام ومؤشرات

1.66
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,03٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 0,3 نقطة بنسبة ارتفاع 0,07٪ وارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,28 نقطة بنسبة ارتفاع 0,23٪.

151.4
مليون سهم تم تداولها بقيمة 17,6 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 53,2٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم زين على 6,18٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

6
قطاعات تراجعت في جلسة أمس تصدرها قطاع الاتصالات بواقع 9,4 نقاط، فيما تصدر قطاع البنوك القطاعات المرتفعة بواقع 3,8 نقاط.

عموميتها انتخبت مجلس إدارة جديداً

المشعل: «أموال الدولية» لاتزال تتمتع بأصول قوية وتتخارج من بعض استثماراتها غير المدرة للدخل

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة أموال الدولية للاستثمار عبدالعزيز المشعل أن الشركة تمكنت من التخارج من مصنع الإمارات للزجاج المسطح في مدينة ابوظبي بنجاح خلال العام 2011 في وقت انخفضت فيه السيولة لدى معظم المستثمرين وشحت مصادر التمويل من البنوك.

واضاف المشعل خلال عمومية الشركة التي عقدت امس بنسبة حضور 77,41٪ ان الشركة لاتزال تتمتع بأصول راسخة وقوية، مشيرا الى ان عمليات التخارج ستزداد وتيرتها مع تحسن المناخ الاستثماري في المنطقة.

واستطرد قائلا: اما عن استثماراتنا الأخرى فإننا نتابع عن كثب سير عملياتها وقد ركزنا جهودنا على محورين أساسيين هما تحسين اداء الشركات المدرة للدخل وتعظيم فوائدها والتخارج من الاستثمارات غير المدرة للدخل.

وعن الاستثمارات المدرة للدخل قال المشعل: حافظت شركة الشامل الدولية على مكانتها كواحدة من افضل استثمارات الشركة خلال هذا العام فتتويجا لجهودنا بتطبيق بنود برنامج اعادة الهيكلة وخطة الميكنة التي تم اقرارها بداية 2010 تمكنت «الشامل» من تنمية صافي الربح الى 1,2 مليون دينار بنسبة 100٪ في 2011 مقارنة بعام 2010.

عبدالعزيز المشعل خلال عمومية «أموال الدولية» (هاني عبدالله)

واشار الى ان دور الشركة المرن مع شركاتها الزميلة أدى لنجاح عملية المفاوضات مع Carlson travel wagonlit حيث تم تجديد عقد الشراكة لمدة 5 سنوات مقبلة.

وعن الاستثمارات غير المدرة للدخل اشار المشعل الى انه مازالت «أموال» تسعى للتخارج منها وإعادة توظيف الأموال في استثمارات مدرة للدخل بالرغم من متانة هذه الأصول وموقعها الاستراتيجي بالنسبة لمساهمة الشركة بنسبة 36,75٪ في مشروع برج الاولى في مدينة الخبر بالسعودية موضحا ان موقع الارض المميز على شاطئ الخبر يشير الى التفاؤل بالسوق السعودي والعائد على الاستثمار.

وقال ان الشركة تمكنت من تقليل الخسائر من 6,7 ملايين دينار ما يعادل 37,4 فلسا للسهم للعام 2010 الى 867 الف دينار ما يعادل 4,8 فلوس للسهم في عام 2011 مرجعا أسباب الخسائر في هذا العام الى التخارج من مصنع الإمارات للزجاج.

وأشار الى انخفاض أصول الشركة الى 18,4 مليون دينار كذلك انخفض صافي حقوق المساهمين الى 18,1 مليون دينار للعام 2011.

واقرت عمومية الشركة العادية بنود جدول أعمالها التي تضمنت عدم توزيع ارباح للعام 2011 وانتخبت العمومية اعضاء مجلس ادارة جديد مكون من شركة المهيدب القابضة وشركة توب ساين لتسجيل العلامات التجارية وبدر ابل ورؤى للمشاريع وموارد للتجارة العامة وبرقان المتحدة لمواد وادوات ومعدات التنظيف وشركة التراث العالمية للتجارة اضافة الى عضوين احتياط هما مجموعة الرزيحان للتجارة والروابي العالمية للتجارة.

● عاطف رمضان

العتيبي: «زيما العقارية» تدرس فرصة استثمارية في السعودية

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة زيما العقارية خالد العتيبي أن الشركة لديها فرص كبيرة للنمو والتوسع في ظل وجود فرص استثمارية في المجال العقاري داخل الكويت وخارجها بالفترة الحالية. وأضاف العتيبي خلال العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 98٪ أن الشركة تدرس فرصة استثمارية لتملك أرض سكنية بالمملكة العربية السعودية.

وأوضح أن «السوق العقاري، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية واستمرار تأثير تلك الأزمة حتى الوقت الراهن، يتسم بوفرة المعروض وانخفاض الثمن، ما يتيح للشركة الفرصة لامتلاك استثمارات عقارية بأسعار منخفضة».

وأقرت العمومية توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

● عاطف رمضان

خالد العتيبي خلال عمومية «زيما العقارية» (هاني عبدالله)

1,5 تريليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة في العالم لعام 2011 نصفها للدول النامية والمتحولة

«أونكتاد»: الكويت استقطبت 399 مليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة في 2011

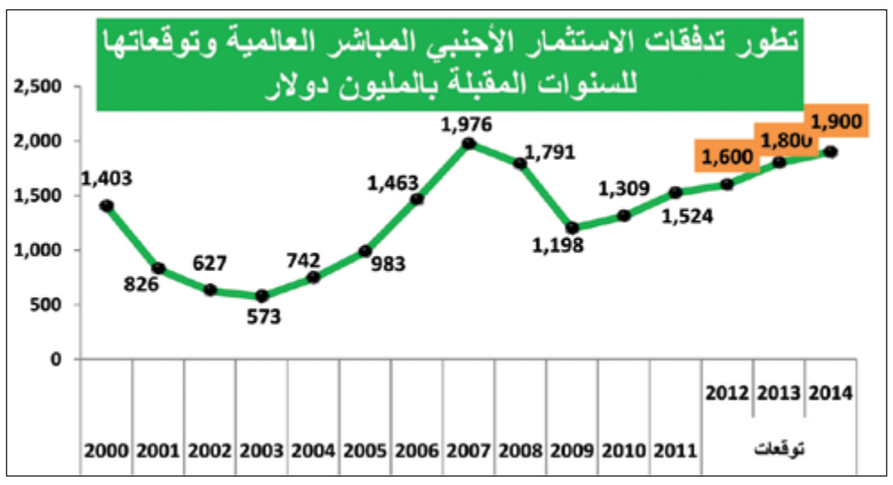

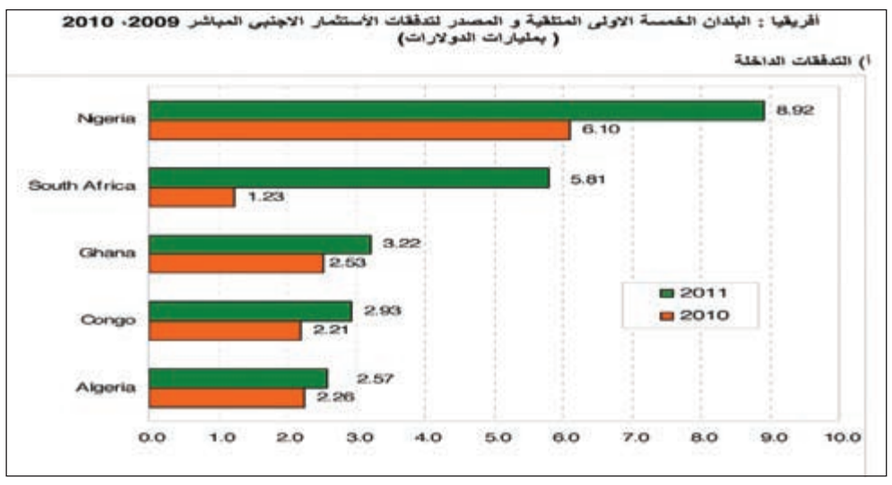

تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بالمليون دولار حسب المناطق الجغرافية

	الاستثمارات الواردة			الاستثمارات الصادرة		
	2009	2010	2011	2009	2010	2011
الدول المتقدمة	606,2	618,6	747,9	857,8	989,6	1,237,5
الدول النامية	519,2	616,7	684,4	268,5	400,1	383,8
أفريقيا	52,6	43,1	42,7	3,2	7,0	3,5
شرق وجنوب شرق آسيا	206,6	294,1	335,5	176,6	243,0	239,9
جنوب آسيا	42,4	31,7	38,9	16,4	13,6	15,2
غرب آسيا	.66,3	58,2	48,7	17,9	16,4	25,4
أميركا اللاتينية والكاريبي	149,4	187,4	217,0	54,3	119,9	99,7
الاقتصادات المتحولة	72,4	73,8	92,2	48,8	61,6	73,1
العالم	1,198	1,309	1,524	1,175	1,451	1,694

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2012 (أونكتاد)

أطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، تقرير الاستثمار العالمي للعام 2012، تحت عنوان «نحو جيل جديد لسياسات الاستثمار» والذي كشف فيه عن أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بلغت خلال عام 2011 نحو 1,5 تريليون دولار، متجاوزة بذلك مستويات تدفقات ما قبل الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، فإن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2011 لاتزال أقل بنحو 23٪ عن الذروة التي بلغتها خلال عام 2007.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي لعام 2011 أشار التقرير إلى أن نصف التدفقات العالمية اتجه إلى الدول النامية والاقتصادات المتحولة، مما يؤكد على الدور التنموي الهام الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وكشف التقرير عن نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معظم المجموعات الرئيسية حيث ارتفعت التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول المتقدمة بنسبة 21٪، لتبلغ 748 مليار دولار وكذلك إلى مجموعة الدول النامية بنسبة 11٪ لتبلغ مستوى قياسيا بلغ 684 مليار دولار، كما شهدت مجموعة الاقتصادات المتحولة نموا بنسبة 25٪ لتبلغ 92 مليار دولار.

وقد بلغت حصة مجموعة الدول النامية 45٪ والاقتصادات المتحولة 6٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. مع توقعات بأن تحافظ هذه المجموعات على اجتذاب مستويات عالية من التدفقات خلال السنوات الثلاث المقبلة.

في حين شهدت أفريقيا والدول الأقل نموا تراجعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها للسنة الثالثة على التوالي، وذلك كمحصلة لسحب استثمارات من دول شمال أفريقيا مقابل نمو التدفقات إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتبلغ نحو 37 مليار دولار، مقتربة من ذروتها التاريخية.مع توقعات بمعاودة النمو في التدفقات الواردة إلى أفريقيا خلال السنوات المقبلة.

كما كشف التقرير عن استقطاب الكويت نحو 399 مليون دولار استثمارات أجنبية مباشرة خلال عام 2011، بزيادة 25٪ مقارنة بنحو 319 مليون دولار عام 2010 وفي المقابل بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الكويت نحو 8711 مليون دولار خلال نفس العام بزيادة 72٪ مقارنة بنحو 5065 مليون دولار عام 2010.

صناديق الثروة السيادية استثمرت 125 مليار دولار في مشاريع تنموية خلال عام 2011 ربعها في دول نامية

وأضاف التقرير أن صناديق الثروة السيادية تظهر إمكانات كبيرة للاستثمار في مجال التنمية، رغم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عنها لاتزال صغيرة نسبيا، بقيمة 125 مليار دولار خلال عام 2011، ربعها توجه إلى دول نامية، حيث تعمل الصناديق السيادية بشراكة مع الحكومات المضيفة، ومؤسسات تمويل التنمية أو غيرها من مستثمري القطاع الخاص للاستثمار في تطوير البنية التحتية والزراعة والصناعية، بما في ذلك بناء وتنمية صناعات «النمو الأخضر».

وأشار التقرير إلى أن قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في العالم ارتفعت بنسبة 53٪ إلى 526 مليار دولار منها 83,2 مليار دولار وبنسبة 16٪ في الدول النامية، إلا أن عمليات الاندماج والتملك والاستثمار في مجالات جديدة تراجعت خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2012، رغم أن الأساسيات والعائدات المرتفعة والموجودات النقدية مازالت تدعم النمو.

وأضاف التقرير أن عمليات الاندماج والتملك الضخمة التي تفوق قيمتها حاجز الـ3 مليارات دولار وصل عددها إلى 62 عملية عام 2011 مقارنة بـ44 عملية فقط عام 2010، منها صفقة استحواذ شركة الاستثمارات البترولية الدولية الإماراتية IPIC على شركة البترول الاسبانية CEPSA بقيمة 5 مليارات دولار.

وبشأن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أوضح التقرير أنه مازال محفوفا بالمخاطر وعدم اليقين مع توقعات بأن يستمر ويستقر التعافي في التدفقات خلال عام 2012 على نحو 1,6 تريليون دولار، مع ترجيحات بارتفاع معتدل ولكنه ثابت على المدى الطويل إلى نحو 1,8 تريليون دولار عام خلال 2013 ونحو 1,9 تريليون دولار خلال عام 2014، في حالة عدم حدوث أي صدمات اقتصادية كلية.

وحول تأثر تدفقات الاستثمار بالمستجدات العالمية على صعيد السياسات وخصوصا سياسات التنمية الشاملة والمستدامة، أشار التقرير إلى أنها مثلت تحديا لنمو التدفقات فعلى المستوى الوطني، تسعى الدول الى دمج سياسات الاستثمار في استراتيجية التنمية، ودمج أهداف التنمية المستدامة، وضمان ملاءمتها وفعاليتها. وأما على المستوى الدولي فهناك دعوات لتعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وإدارة تعقيداتها، وتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات الدول والمستثمرين.

وفي هذا السياق، كشف تقرير هذا العام النقاب عن إطار عام لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة للأونكتاد وتطلع إلى إطار التنمية ما بعد 2015 والتي تهدف إلى توجيه الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة في ظل الأزمات المستمرة والضغوط والتحديات الاجتماعية والبيئية.

وأوضح التقرير أن الأونكتاد طور مؤشرا جديدا لقياس «مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية»، حيث أظهر المؤشر مساهمات أكبر نسبيا من قبل الشركات الأجنبية التابعة في الدول النامية، ولاسيما في أفريقيا، من حيث القيمة المضافة وتوفير فرص العمل ودفع الأجور، وعائدات الضرائب، وتوليد الصادرات، وتكوين رأس المال، مما يؤكد أهمية اتباع سياسات صحيحة تحقق أقصى قدر من الايجابيات وتقلل الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أوضح التقرير أن العديد من الدول شرعت في تحرير وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في شتى القطاعات المختلفة لتحفيز النمو خلال عام 2011.

في حين أدخلت بعض الدول تدابير تنظيمية وتقييدية جديدة، وتعديل السياسات لدخول المستثمرين الأجانب على سبيل المثال في قطاعات الصناعة والزراعة والصيدلة وفي الصناعات الاستخراجية، عبر إجراءات وقرارات متباينة المستوى والتأثير.

وعلى صعيد الاتفاقيات والترتيبات الدولية للاستثمار فقد كشف التقرير عن تحسن في وضع السياسات الإقليمية للاستثمار، كما ظهرت العديد من الأفكار الجديدة لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة مقابل نمو ضعيف جدا لاتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITS) الجديدة.

وأفرد التقرير محورا خاصا عن سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة لتمثل نقطة مرجعية لصانعي السياسة في صياغة السياسات الوطنية للاستثمار والتفاوض أو مراجعة اتفاقات الاستثمار الدولية ولتمثل تلك السياسة لغة مشتركة للنقاش والتعاون بشأن سياسات الاستثمار الوطني والدولي.

وقد تم تصميم تلك السياسة لتكون «وثيقة حية» إلكترونية مفتوحة للتفاعل بين خبراء المجتمع الاستثماري لتبادل الاقتراحات والآراء والخبرات وتتألف من المبادئ الأساسية: وضع مبادئ أساسية لوضع السياسات الاستثمارية ووضع مبادئ توجيهية لسياسات الاستثمار الوطني ووضع خيارات لتصميم واستخدام اتفاقات الاستثمار الدولية.

تراجع قيمة عمليات الاندماج والتملك والاستثمارات في مجالات جديدة خلال الخمس أشهر الأولى من عام 2012